أخبار قصيرة

بدء الأعمال التمهيدية للتعاون النفطي بين إيران والسعودية

قال المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية: لا يوجد حقل نفط مشترك غير محدد بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ ومن ناحية أخرى وبسبب عودة العلاقات بين البلدين، تم البدء بالأعمال التمهيدية للتعاون الثنائي.

وأضاف محسن خجستة مهر، الثلاثاء، تم إستلام الخطط والموافقات اللازمة لزيادة الإنتاج والحفاظ على الطاقة الإنتاجية لجميع الحقول المشتركة. وتابع: في حقل "فروزان" النفطي المشترك بين إيران والمملكة العربية السعودية، تعمل شركات بتروبارس والمنشآت البحرية على جبهتين، وقريباً سيتم الإعلان عن أنباء إيجابية بشأن زيادة إنتاج هذا الحقل، وكذلك تم توقيع عقد إنشاء حقل غاز "فرزاد ب"، ويجري حالياً إنشاء هذا الحقل من قبل شركة بتروبارس.

وقال خجستة مهر: هناك استعدادات كاملة لبدء الحفر في حقل "آرش" النفطي المشترك، وقد اعتمدنا موارد كبيرة لتنفيذ خطة تطوير هذا الحقل في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية وعندما تم الظروف جاهزة، سنبدأ الحفر في الحقل. وأضاف: تم تقديم خطة تطوير حقل غاز "فرزاد أ" إلى مجلس إدارة شركة النفط الوطنية، كما سيبدأ في المستقبل القريب تطوير هذا الحقل.

أميركا تعلّق على تسديد العراق ديون الغاز لإيران

أكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية، في تعليقه على تسديد العراق ديون الغاز للجمهورية الإسلامية الإيرانية، عدم إجراء أي تغيير على سياسة الولايات المتحدة إزاء ايران أو العراق، ورأى أن استثناءات الحظر التي قدمتها واشنطن لبغداد إنما تمت لأهداف إنسانية فقط.

وقال متيو ميلر، في تصريح صحفي مساء الاثنين، لدى إجابته على سؤال هل تم إجراء محادثات أو التوصل الى اتفاق مصغر بين ايران وأميركا بهذا الخصوص أم لا؟ قال: إني أقول فقط أن سياستنا إزاء ايران أو العراق لم تشهد أي تغيير.

تركيا تتمتع بمكانة خاصة في تطوير التجارة الإيرانية

أشار المدير العام لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية في غرب آسيا إلى أن منظمة تنمية التجارة تهتم بشكل كبير بالدول المجاورة، قائلاً: تحتل تركيا مكانة خاصة في تطوير التجارة الإيرانية.

وقال بيلتن: ان الميزان التجاري مع تركيا يسهم في تحسين التجارة معها. وأضاف: إن الصادرات الى تركيا تشكل ١٤ بالمائة من صادراتنا، وتركيا تعتبر شريكاً تجارياً مهما لنا خاصة إن المحافظات الحدودية تلعب دوراً مهماً في التجارة معها. وصرح: إن المنظمة تهتم بإمكانيات مختلف المحافظات في التجارة مع تركيا.

بفعل توسيع التعاون مع روسيا

طفرة في تجارة إيران مع الإتحاد الأوراسي

الوفاق/ وكالات

أعلن المدير العام لمكتب آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا بمنظمة تنمية التجارة عن طفرة في تجارة ايران مع دول الإتحاد الإقتصادي الأوراسي بنسبة ٧٠٪ خلال شهري إبريل/ نيسان ومايو/ أيار الماضيين، بالمقارنة مع الفترة نفسها في العام الماضي.

وقال رحمت الله خرمالي: إن حجم المبادلات التجارية بين إيران والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي قد بلغ خلال الشهرين ٦ مليارات دولار، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري مع دول مجلس تعاون الخليج الفارسي أيضاً ارتفع خلال الفترة نفسها إلى أكثر من ٣ مليارات دولار.

وتعد الإمارات، العضو بمجلس تعاون دول الخليج الفارسي، شريكاً تجارياً مهماً لإيران. وتعود معظم المبادلات التجارية الإيرانية - الخليجية خلال الشهرين إلى التجارة مع الإمارات التي تصدرت قائمة المصدرين إلى إيران. وخلال الفترة المذكورة، صدرت الإمارات سلعاً بقيمة مليارين و ٣٠٠ مليون دولار إلى إيران، واستوردت منها سلعاً تقترب قيمتها من ٧٠٠ مليون دولار.

سوق يهم إيران

وقال المدير العام لمكتب آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا بمنظمة تنمية التجارة: إن دول الإتحاد تشكل سوقاً واسعاً في ظل عدد سكانها البالغ ١٨٠ مليون نسمة، مشيراً إلى أن هذا السوق يهم إيران لتوسيع التجارة غير النفطية معها لقرب دولها السياسي والاقتصادي مع إيران.

وأضاف خرمالي: إنه على وقع إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الآسيوي، ستستضيف طهران الدورة الثانية لمعرض أعضاء الاتحاد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ ديسمبر/ كانون الأول من هذا العام، معرباً عن أمله في أن تشكل هذه الاستضافة طفرة للتجارة مع دول الاتحاد.

وفي ١٩ يناير ٢٠٢٢، وقعت إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي إتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة عقب اجتماع بين الطرفين. وتشكل الاتحاد في ٢٩ مايو ٢٠١٤ عبر اتفاق بين قادة روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، ودخل حيز التنفيذ مطلع عام ٢٠١٥. ويشمل الاتفاق دول وسط آسيا وشمالها، ودولاً في أوروبا الشرقية.

وتضمن إتفاقيات الاتحاد لجميع أعضائه حرية نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وانتقال الأيدي العاملة، وانتهاج سياسة متفق عليها في قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة والنقل.

مواجهة العقوبات

وتسعى إيران من خلال الانضمام إلى الاتحادات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي، وكذلك تعزيز التجارة مع دول الخليج الفارسي، إلى تدعيم اقتصادها في مواجهة العقوبات، وذلك بالتوازي مع مواصلة المفاوضات النووية مع واشنطن، بغية الوصول إلى اتفاق ترفع بموجبه العقوبات.

وفي ١٩ يونيو/ حزيران الجاري، توقع نائب رئيس الوزراء الروسي، أليكسي أوفرشوك، التوصل إلى اتفاقية بين إيران وروسيا وعدة دول تغطي منطقة أوراسيا الشاسعة الممتدة من حدود أوروبا الشرقية إلى غرب الصين، لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول نهاية العام.

وأكد أوفرشوك أن "المحادثات بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا في مراحلها الأخيرة".

الإلتفاف على العقوبات

إلى ذلك، توسّع كل من إيران وروسيا، البلدين الخاضعين للعقوبات الأميركية، بوتيرة متسارعة، مجالات تعاونهما المشترك للالتفاف عليها، عبر مشاريع عملاقة مثل ممر "الشمال - الجنوب"، وإلغاء الدولار من التبادل التجاري، واستثمارات وتعزيز التواصل المصرفي المباشر بعيداً عن نظام "سويفت" الدولي.

وخلال العامين الماضيين، زادت التجارة بين البلدين نحو ٨٠٪، لترتقي إلى ٤ مليارات دولار عام ٢٠٢١، ثم إلى ٤/٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢. وتسعى طهران وموسكو إلى رفع الرقم إلى ١٠ مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.

> حجم التبادل التجاري مع دول مجلس تعاون الخليج الفارسي أيضاً ارتفع لأكثر من ٣ مليارات دولار خلال شهرين

مباحثات رئيسي-بوتين

ويوم الإثنين الماضي، كان الاقتصاد حاضراً في مباحثات هاتفية أجراها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، إذ أكد الرئيسان أهمية المضي قدماً في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية.

واعتبر الرئيسان الإيراني والروسي التعاون بين طهران وموسكو في ممر "الشمال - الجنوب" نموذجاً ناجحاً للتعامل بين البلدين يمكن أن يعمم على بقية المجالات.

ويتكون هذا الممر من شبكة خطوط بحرية وبرية وسكك حديد يبلغ طولها ٧٢٠٠ كيلومتر، تبدأ من بومباي في الهند لتربط المحيط الهندي ومنطقة الخليج الفارسي مع بحر قزوين مروراً بإيران، ثم توجه إلى سان بطرسبرغ الروسية، ومنها إلى شمال أوروبا، وصولاً إلى العاصمة الفنلندية. وخلال الأشهر الماضية، اتخذت إيران وروسيا خطوات كبيرة في تفعيل الممر، الذي سبق أن أكد الرئيس الروسي أنه سيكون بديلاً لقناة السويس المصرية، كونه الأرخص والأقصر زمنياً في نقل السلع.

بنحو ١٧٠ ألف برميل

«المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية» يؤكد زيادة إنتاج النفط الإيراني

يشير أحدث تقرير لـ"المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية" إلى زيادة إنتاج النفط الإيراني بنحو ١٧٠ ألف برميل في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق له (٢٠٢١).

ووفقاً لبيانات الإصدار ٧٢ من التقرير، الذي يفحص أداء صناعة الطاقة العالمية في عام ٢٠٢٢، فان إنتاج النفط الإيراني (النفط الخام ومكثفات الغاز وسوائل الغاز) في عام ٢٠٢٢ بلغ ٣ ملايين و٨٢٢ ألف برميل يومياً، فيما كان الرقم في العام السابق له (٢٠٢١) عند ٣ ملايين و٦٥٣ ألف برميل يومياً، وتظهر مقارنة هذه الأرقام زيادة يومية قدرها ١٦٩ ألف برميل أي بنسبة نمو ٤/٦٪ في إنتاج النفط الخام الايراني في الفترة الزمنية المذكورة.

وبحسب هذا التقرير، سجل إنتاج إيران من النفط الخام ومكثفات الغاز في عام ٢٠٢٢، ٣ ملايين و٣١٣ ألف برميل، حيث يظهر هذا الرقم زيادة بنسبة ٤/١٪ (١٢٩ ألف برميل يومياً) مقارنة بعام ٢٠٢١، فيما بلغ الإنتاج في العام ٢٠٢١، ٣ ملايين و١٨٤ ألف برميل يومياً. وبلغ إنتاج إيران من سوائل الغاز (LNG) بشكل منفصل في عام ٢٠٢٢، وفقاً للتقرير، ٥٠٩ ألف برميل يومياً، مما يظهر زيادة بنسبة ٨/٥٪ (٤٠ ألف برميل يومياً) مقارنة بعام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢١، كان الإنتاج ٤٦٩ ألف برميل.

زيادة إنتاج المنتجات النفطية

ويضيف هذا التقرير: إن إنتاج المنتجات النفطية الإيرانية في المصافي في الفترة قيد المراجعة (٢٠٢٢) بلغ ٢ مليون و٣٩٧ ألف برميل، بينما كان هذا الرقم ٢ مليون و٣٤٤ ألف برميل في عام ٢٠٢١، وتظهر مقارنة هذه الإحصائيات تسجيل زيادة قدرها ٢/٢ في المائة.

بناء على ذلك، تم الإعلان عن قدرة تكرير النفط الخام الإيراني في تقرير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية على أنها ٢ مليون و ٦٧٠ الف برميل، ما يمثل زيادة بنسبة ٢/٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ برقم يومي يبلغ ٢ مليون و ٦١٠ آلاف برميل. كما أعلن هذا التقرير أن إنتاج إيران من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٢ سجل ٢٥٩/٤ مليار مترمكعب، وهو ما يظهر زيادة بنسبة ١/١ في المائة مقارنة برقم ٢٥٦/ مليار مترمكعب في عام ٢٠٢١.

> إنتاج المنتجات النفطية الإيرانية في المصافي في الفترة قيد المراجعة بلغ ٢ مليون و٣٩٧ ألف برميل، بينما كان الرقم ٢ مليون و٣٤٤ ألف برميل في عام ٢٠٢١

النائب الأول لرئيس الجمهورية يؤكد على الإسراع بتنفيذ المشاريع الريادية

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محمد مخبر، على الإسراع بعملية تنفيذ المشاريع الريادية.

جاء ذلك في الاجتماع العاشر للمشاريع الريادية الذي عقد يوم الإثنين برئاسته، وتم خلاله بحث ودراسة مدى التقدم الحاصل في تنفيذ هذه المشاريع.

وأكد مخبر، في هذا الاجتماع، على ضرورة الإسراع بعملية تنفيذ المشاريع الريادية، وقال: من الضروري متابعة سير العمل بشكل أسرع حتى يتم الانتهاء من المشاريع في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني حتى يشعر المواطنون بنتائجها الايجابية.

وفي هذا الاجتماع، تم تقديم تقرير عن فترة ستة عشر شهراً من العمليات التنفيذية للمشاريع الريادية والتقدم الفعلي لكل شركة، بما في ذلك شركة الخليج الفارسي للصناعات البتروكيماوية، وشركة تشادرملو للتعدين والصناعة، وشركة بارسيان لتطوير النفط والغاز، وشركة كل كهر للصناعة والتعدين، والشركة الوطنية لصناعة النحاس الإيرانية، وشركة فولاد مباركة اصفهان للصلب، وشركة استثمار تطوير المناجم والمعادن.

بناء على عرض هذا التقرير المرحلي ومراجعة معوقات التنفيذ، تقرر أن تقوم الشركات التي تأخرت عن الجدول الزمني لتنفيذ المشاريع بإعداد خطة للتعويض عن التأخر والمقترحات التشغيلية الخاصة بها حتى الاجتماع التالي وتقديمها للمراجعة والبت فيها.

كما تم في هذا الاجتماع عرض تقرير عن سير العمل في كافة المشاريع الـ ٤٨ للشركات المذكورة والتي تبلغ قيمتها حوالي ١٧/٨ مليار دولار وتم الإعلان عن تقدم جميع الشركات في قطاع المعادن والمناجم خلال ١٦ شهراً، حيث بلغت نسبة الإنجاز ٢٩ بالمائة لـ٤٢ مشروعاً، وفي قطاع البتروكيماويات بلغت نسبة الإنجاز ٧٪ لـ٦ مشاريع.

سوريا تؤكد ضرورة تعزيز التعاون بمجال النفط والكهرباء مع إيران

أكد رئيس الوزراء السوري على ضرورة تعزيز التعاون في مجال المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية مع إيران.

والتقى رئيس مجلس الوزراء السوري حسين عرنوس، الإثنين، السفير الإيراني بدمشق حسين أكبري والوفد المرافق له، حيث تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في مجال المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، ومتابعة كافة التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سورية ولقائه نظيره السوري بشار الأسد.

وتناول عرنوس، خلال اللقاء، ضرورة فتح آفاق جديدة للعلاقات الثنائية في المجالات الاجتماعية والثقافية والمصرفية والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتأمين وغيرها من القطاعات الحيوية المهمة، واتخاذ كل ما يلزم لتطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية وإنشاء قنوات مصرفية، كذلك زيادة وتنويع المشروعات الاستثمارية المشتركة لتشمل مختلف القطاعات، ووضع برامج تنفيذية للاتفاقيات والتفاهمات الموقعة بين البلدين مؤخراً بما يخدم المصالح المشتركة وينعكس إيجاباً على البلدين والشعبين الصديقين.

وأكد عرنوس أهمية تشجيع قطاعي الأعمال في كل من سورية وإيران على تعزيز التعاون واستثمار قدراتهما في إقامة شراكات تسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للبلدين في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليهما، موضحاً أن الأرضية متوافرة لزيادة حجم التبادل التجاري وفتح أسواق البلدين من خلال تسهيل الإجراءات والإعفاءات الجمركية وتذليل الصعوبات التي تواجه العمل المشترك. من جهته، أعرب السفير الإيراني عن مواصلة ايران تقديم الدعم لسورية خصوصاً في المجال الاقتصادي لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له، مؤكداً رغبة الشركات الإيرانية في المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار لاسيما في مجال الطاقة.